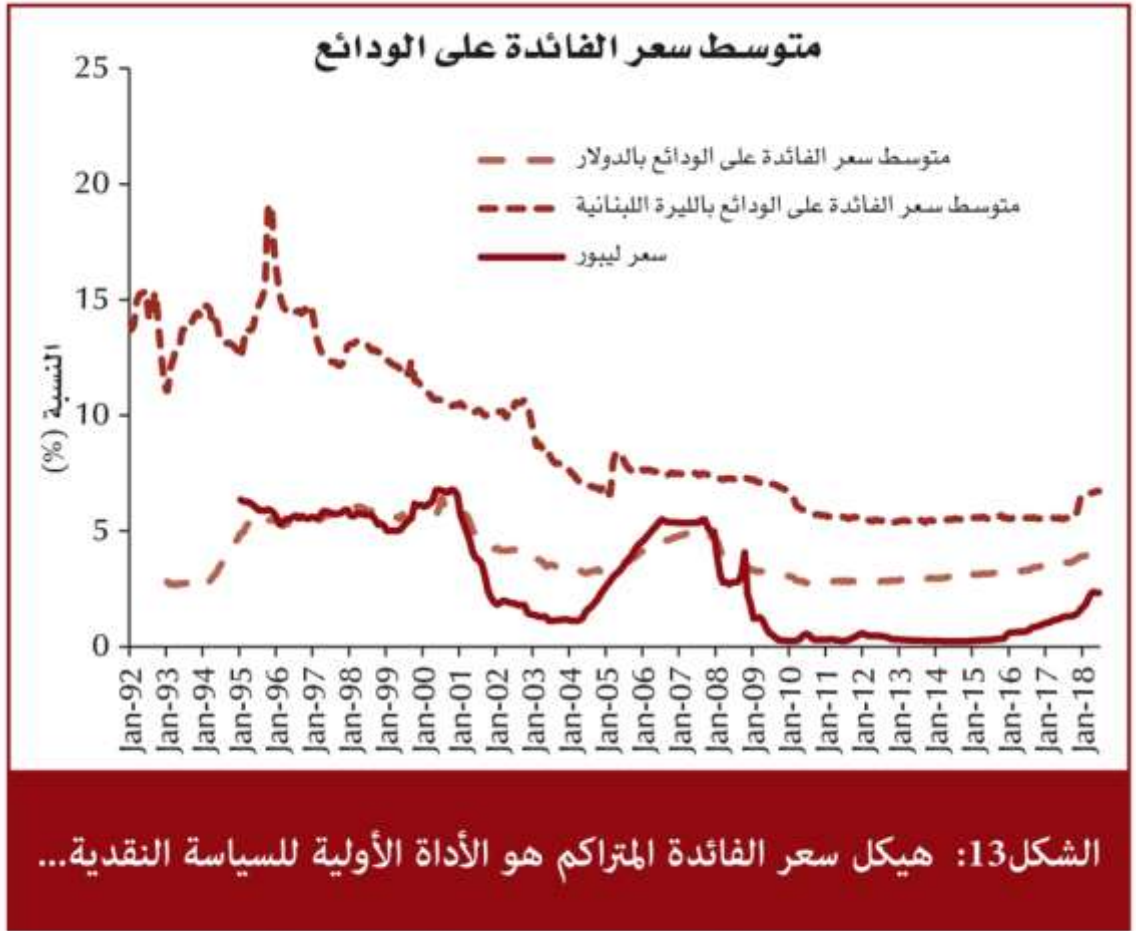


البنك الدولي: المخاطر ترتفع ولتنفيذ سريع لالتزامات «سيدر» من أجل استعادة الثقة



المصادر: مصرف لبنان وحسابات موظفي البنك الدولي.

هلا صغيني

في تقريره عن «المرصد الاقتصادي: تقليص مخاطر لبنان»، يركز البنك الدولي على أهمية عنصر الثقة ووجوب القيام باصلاحات هيكلية ومالية تعيد هذه الثقة «التي تشتت الحاجة اليها على المدى القريب».

في الندوة التي نظمها البنك الدولي مساء اول من امس في الجامعة الاميركية في بيروت لاطلاق التقرير الذي أعده وسام حركة (خبير اول في البنك الدولي) وناجي أبو حمدي (محلل اقتصادي) بتوجيه من كريستوس كوستوبولوس (خبير اقتصادي رئيسي) وكيفن كاري (مدير القطاع) ومساهمة سامح مبارك (كبير خبراء الطاقة)، والتي ادارتها عليا مبيض (المديرة الادارية في المسؤولة عن استراتيجية الاسواق الناشئة في «جيفريز انترناشونال» في لندن)، وجه المدير الاقليمي للبنك الدولي ساروج كومار ما رسالة الى المسؤولين اللبنانيين بوجوب التطلع الى الشباب وطموحاتهم. تساءل «كيف يرى الشباب اللبناني مستقبلهم في هذه البلاد؟»، معتبرا انه السؤال الواجب طرحه حالياً في ضوء المخاطر التي يواجهها لبنان، «هل يجب أن يكونوا متفائلين أم متشائمين؟». هؤلاء الشباب يحتاجون الى فرص عمل، لكن مسؤول البنك الدولي ربط هذا الامر بوجوب اصلاح قطاع الطاقة والكهرباء كونه لا يخفض عجز الموازنة فقط بل يساهم في النمو وفي خلق فرص عمل.

وكان حركة قدم عرضاً عن تفاصيل ما جاء في التقرير، وعقب عليه مدير العمليات المالية في مصرف لبنان يوسف الخليل.

أبرز ما جاء في عرض حركة:

-تطورات العام الماضي: صدمة سلبية في تشرين الثاني ٢٠١٧ (مع استقالة الرئيس سعد الحريري)، وارتفاع معدلات الفوائد، ووقف مصرف لبنان الاقراض المدعوم، ارتفاع منسوب التوترات الجيوسياسية، ارتفاع نسبي وارتفاع عامل الثقة نتيجة مؤتمر «سيدر»، الانتخابات النيابية، التأخر في تشكيل الحكومة، والضغط في الاسواق الناشئة.

-يتوقع ان يبلغ النمو في العام الحالي ١ في المئة، مع التباطؤ الملحوظ في النشاط الاقتصادي في النصف الاول م العام الحالي.

-تقلص المساحة المالية، حيث من المتوقع ان يصل العجز المالي الى ٨,٣ في المئة من الناتج المحلي في ٢٠١٨ من ٦,٦ في المئة في ٢٠١٧. وقد تم تسجيل المؤشرات التالية الى اليوم:

1- تراجع ايرادات الاتصالات بواقع ٣٠ في المئة.

2- ارتفاع النفقات الحكومية (دون خدمة الدين) بواقع ٣٠ في المئة.

3- ارتفاع التحويلات الى البلديات بواقع ٥٥٠ في المئة.

4- ارتفاع التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان بواقع ٤٤ في المئة.

كما يشكل الفائض الاولي ما نسبته ١,٤ في المئة من الناتج المحلي في ٢٠١٨ في حين كان يشكل ٢,٧ في المئة في ٢٠١٧. أما نسبة الدين العام الى الناتج المحلي فيتوقع ان تصل الى ١٥٤ في المئة في نهاية العام ٢٠١٨.

-يبلغ عجز الحساب الجاري ٢١,٥ في المئة من الناتج المحلي في ٢٠١٨ (من ٢٣ في المئة في ٢٠١٧).

-يتوقع ان يصل التضخم الى ٥ في المئة في ٢٠١٨ (من ٤,٥ في المئة في ٢٠١٧).

-الإفتقار إلى مصادر واضحة للدعم الإقتصادي يشير إلى أن التوقعات الإقتصادية متوسطة الأجل للبنان تبقى متدنية دون ٢ في المئة سنويًا. كما من المتوقع أن تبقى هيكلية المالية العامة ضعيفة، وان يستمر تصاعد خدمة الدين نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

-من المتوقع أن يقلص عجز الحساب الجاري نوعًا ما نتيجة لتراجع الواردات.

-تُعتبر التزامات الحكومة في باريس عددا من الإصلاحات الهامة خطوة أولى جيدة ولكن في نهاية المطاف يبقى التنفيذ الفعال هو الأساس. إذ يُعتبر التنفيذ السريع للحكومة لالتزاماتها أساسيًا في الأجل القريب للمساعدة في التعويض عن انحدار الثقة. ويتم تسليط الضوء في هذا الاطار على الإصلاحات في الأوضاع المالية وقطاع الكهرباء كأولويات.

وبناء على ذلك، سيكون الإلتزام في تنفيذ خارطة طريق أكثر شمولية وترابطاً على المدى المتوسط أمراً ضرورياً لزيادة الثقة التي تشتت الحاجة إليها على المدى القريب.

مصرف لبنان

بعد ازمة استقالة الرئيس الحريري، تدخل مصرف لبنان بسرعة كبيرة بتدابير مضادة أثبتت أنها حاسمة في منع تدفق الأموال إلى الخارج، كما شجع المصارف على تقديم أسعار مغرية للودائع ذات أجل أطول للاستحقاق. وكانت الإنجازات الأساسية التي حققها مصرف لبنان،

الإرتفاع الحاد في إطار استحقاق الودائع لدى المصارف التجارية وتقليص السيولة بالليرة اللبنانية، حيث ارتفع متوسط الاستحقاق على الودائع إلى ٥,٧ أشهر مقارنة بـ ٤ يوماً قبل أزمة تشرين الثاني، وارتفاع إطار استحقاق موجودات المصارف التجارية من أصول مصرف لبنان، وفق ما جاء في التقرير. «هناك حاجة لجذب الدولارات» يقول حركة، فالميزان التجاري يشهد المزيد من التدهور منذ العام ٢٠١١، كما تشهد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المزيد من التراجع من ٩,٨ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي الى ٣,٤ في المئة. فيما تراجعت الاستثمارات الصافية الأخرى (قروض، وعمليات، وودائع) من ١٧ في المئة من الناتج المحلي الى ١٣,٨ في المئة. فيما محفظة الاستثمارات اي اليوروبونديز من ١,٦ في المئة من الناتج المحلي الى ٤,٤ في المئة. وبالتالي «وفي سياق نظام سعر صرف ثابت وعجوزات طويلة الاجل داخلية وخارجية، يستلزم لبنان تراكمًا فائضًا في وضعيته من الاصول الأجنبية الصافية على أساس سنوي.»

حركة اوضح ايضا انه منذ العام ٢٠١٦، قام مصرف لبنان بهندسات مالية ناجحة من اجل تعزيز الاصول الأجنبية الصافية. وقد ادت هذه الهندسات هدفها الاساسي في تعزيز هذه الاصول، لكن هذه الخطوة تم بلوغها بتكلفة عالية على ميزانية مصرف لبنان كما ادت الى الانكشاف على مخاطر العملات الأجنبية وتشوهات في سوق الدين العام. وقال ان مصرف لبنان يسر حاجات الحكومة التمويلية بالدولار في العام ٢٠١٨، وساهم في رفع متوسط الاستحقاق على الودائع لكن معدلات الفوائد ارتفعت، وهو ما فاقم الاوضاع الاقتصادية. من هنا، فان «النظام المالي الكلي تطور إلى بنية قوية تفتقد لليونة، ويمكن لأي فشل في أي من مكوناته أن يشكل تهديدًا نظاميًا وبالتالي، لا يمكن السماح لأي مصرف تجاري، بغض النظر عن حجمه، بالفشل أو التخلف عن الإيفاء بالتزاماته للمودعين، ولا يمكن السماح للقطاع العام بالتعثر عن سداد ديونه، ولا كسر نظام سعر الصرف الثابت. فالثقة من قبل المودعين هي الأساس لاستدامة الهيكل بأكمله.» «لقد نجح مصرف لبنان في اجتياز التحديات الخطيرة باستخدام الأدوات التقليدية وغير التقليدية، لكن المخاطر ارتفعت أيضًا، كما أن البيئة العالمية أقل دعمًا بكثير.»

الطريق الى الامام

يشير التقرير الى ان الخطوة الأولى الحاسمة هي تشكيل حكومة جديدة، وعلى أساسها، من المرجح أن تتحسن بسرعة علاوة المخاطر على لبنان. يقول «ان تشكيل حكومة جديدة تبقى ضرورة ملحة للإستفادة والتي يمكن من الفرصة الفريدة التي يوفرها مؤتمر سيدر في تحقيق دفعة مستدامة للإقتصاد، وجذب تدفقات رأس المال اللازمة وتوليد فرص العمل.»

الخليل

الخليل من جهته، وفي تصويب لبعض ما جاء في التقرير يقول ان استراتيجية مصرف لبنان تعتمد على الركائز التالية: استقرار سعر الصرف، وتأمين قطاع مصرفي قوي، ونظام مالي سليم. بالاضافة الى تأمين هيكلية من شأنها ان تريح المغتربين في ارسال الاموال الى عائلاتهم. اضاف «اذا لم يكن سعر الصرف ثابتاً فسنكون التكلفة أعلى بكثير، فالمشكلة ليست سعر الصرف بوضع هيكلية للسياسة المالية». وقال ان معدلات الفوائد في لبنان، وعلى ارتفاعها، الا انها لا تزال أدنى مما هي عليه في الدول المجاورة. ونوه بما فعله مصرف لبنان في رفع متوسط الاستحقاق على الودائع، وهو مؤشر على الثقة بالنقد في لبنان. وشرح الخليل ان قلق المستثمرين يأتي من الانباء السياسية، وهو ما تبدى حين الحديث عن قرب تشكيل حكومة وما رافق ذلك من تدنٍ في نسبة التأمين على المخاطر على الورقة اللبنانية المتداولة في الخارج. واذ اكد ان مصرف لبنان سيكون جاهزاً على مواجهة أي أزمة، قال ان مؤتمر «سيدر» يأتي في وقت قصرت الحكومات في القيام باي استثمار في النى التحتية الضرورية لتحقيق النمو.